



مسائل يضاحك للشيعة الإمامية

الشيخ جعفر المنجداني

حول أصول الفقه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شبهات و ايضاحات حول اصول الفقه للشيعه الاماميه

كاتب:

جعفر سبحانى

نشرت فى الطباعة:

مشعر

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

- ٥ الفهرس
- ٧ شبهات و اوضاحات حول اصول الفقه للشيعه الاماميه
- ٧ اشارة
- ٧ اشارة
- ١١ المقدمه
- ١٧ ١: التقدّم في التأسيس أو التدوين
- ٢٨ ٢: أدلة الأحكام عند الإمامية
- ٢٨ اشارة
- ٣٠ تقسيم الأدلة إلى اجتهادية وأصول عملية
- ٣٥ تقسيم الأصول إلى محرز و غير محرز
- ٤٣ ٣: هل ستّة وراء ستّة النبي (ص)
- ٤٣ اشارة
- ٤٧ أئمة أهل البيت (ع) حفظة سنن الرسول (ص)
- ٥٤ ستّة الصحابة في مقابل ستّة النبي (ص)
- ٥٦ طرق علم الأئمة بالستّة
- ٧٠ ٤: تقييم الإجماع عند الإمامية
- ٧٠ اشارة
- ٧٥ قراءة صاحب المقال للاجماع عند الشيعة
- ٧٨ نقد الإجماع الدخولى
- ٨٢ ٥: خبر الواحد والقياس ظنّيان فلماذا التفريق بينهما؟
- ٨٢ اشارة
- ٩٠ التفريق بين الظنّيين لماذا؟
- ٩٧ استدلاله على حجية القياس عن طريق العقل

١٠٠ الخلط بين المماثل والمشابه
١٠٥ ٤: الدليل العقلي وحجّة المصلحة
١١٤ تعريف مركز

شبهات و ایضاحات حول اصول الفقه للشيعة الامامية

اشاره

سرشناسه : سبحانی، جعفر، ۱۳۰۸ -

عنوان و نام پدیدآور : شبهات و ایضاحات حول اصول الفقه للشيعة الامامية / جعفر السبحانی.

مشخصات نشر : تهران: مشعر، ۱۳۸۷.

مشخصات ظاهري : ۱۱۲ ص.

شابك : ۸۵۰۰ ريال ۹۷۸-۹۶۴-۵۴۰-۱۴۸-۹:

وضعیت فهرست نویسی : فیپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس.

موضوع : اصول فقه شیعه.

رده بندی کنگره : BP۱۵۹/۸/س۲ش۲ ۱۳۸۷

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی : ۱۳۱۹۲۲۹

ص: ۱

اشاره

ص: ٥

المقدمة

لقد قمنا بزيارة المملكة المغربية في مستهل عام ١٤٢٥ هـ، وتعرفتُ على رجال الفكر و الثقافة في تلك البلاد من خلال إلقاء المحاضرات في غير واحدة من جامعاتها و حول مواضيع مختلفة. وقد دُونتُ خاطراتي حول هذه الرحلة في كتاب أسميناه: «الرحلة المغربية» وانتشر.

ومما يجب ذكره: إنني قد ألقيت محاضرةً حول تطوّر أصول الفقه عند الإمامية في جامعة القرويين في مدينة «فاس» بتاريخ ٤ محرم الحرام ١٤٢٥ هـ، وذكرت فيها

ص: ٦

التطور الذي أحدثه علماء الإمامية في علم الأصول عبر القرون على نحو لا يُرى نظيره في المدارس الأخرى، وذكرنا نماذج من تقدم الحركة الأصولية، وقد أعقت هذه المحاضرة مناقشات واستفسارات أجبتنا عنها حسب ما سمح لنا الوقت بذلك. وفي اليوم الأخير من سفرنا والذي غادرنا فيه المملكة المغربية زرنا صباحاً مؤسسة «دار الحديث الحسنية» التي يديرها الدكتور أحمد الخمليشي، وقد استقبلونا بحفاوة وتكريم، و تعرفنا هناك على عدد من الأساتذة المحترمين من أصحاب الاختصاصات المتنوعة، وقد دار الحديث خلال هذه الزيارة في مواضيع عديدة لا يسع المجال لذكرها هنا. كل ذلك كان بفضل ربنا سبحانه وتعالى حيث التقينا بشخصيات علمية بارزة، و لمسنا منهم حب المعرفة و الاطلاع على مذهب الشيعة الإمامية

ص: ٧

والتقريب بين المسلمين، و الاهتمام بالتبادل الثقافى بين الجمهورية الإسلامية و المملكة المغربية.
*** وقد وقفنا فى هذه الأيام على مقال نشر فى العدد الثانى من مجلة «الواضح»، الصادره عن «دارالحديث الحسنية» فى المغرب المؤرخ فى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م. تحت عنوان «أصول الفقه عند الشيعة الإمامية» - تقديم و تقويم - بقلم: الدكتور أحمد الريسونى، الأستاذ فى جامعة محمد الخامس فى الرباط.

و من حسن الحظ أنا قد التقينا بصاحب المقال مرتين:
الأولى: خلال إلقاء محاضرة فى كلية الآداب و العلوم الإسلامية جامعة محمد الخامس، و التى كان موضوعها: «الفقه الإسلامى و أدواره التاريخية».

الثانية: كانت خلال الحفل الذى أقيم فى سفارة

ص: ٨

الجمهورية الإسلامية في المغرب لتكريم ضيفها.

و شكر الله الذي هيا لنا هذه اللقاءات الأخوية.

وقد قرأت المقال و وجدت أن المواضيع التي تخضع للبحث و النقاش فيه عبارة عمّا يلي:

١. تأخر الشيعة في تدوين علم الأصول عن السنة.

٢. أدلة الأحكام عند الشيعة الإمامية، و منها سنة الأئمة الاثني عشر و الإجماع.

٣. الإمامية ترفض الأخذ بالقياس و الاستصلاح لأنها أدلة ظنية، و في الوقت نفسه يعملون بالظنيات كالعمل بأخبار الآحاد.

٤. الإمامية يقولون بحجية الدليل العقلي بينما يرفضون القياس، و هو من بديهيات العقول و أولياتها.

٥. الإمامية ترفض حجية المصلحة؟! و لكنهم يأخذونها بأسماء و أشكال متعدّدة.

هذه هي المحاور التي يدور عليها مقال الدكتور و

ص: ٩

الذى استعرض فيها وجهه نظره بعبارات مهذبه، و نحن نتناول تلك الأمور بالبحث و المناقشه ضمن فصول، استجابة لما أفاده فى مقدمه مقاله قائلاً:

على أننى حين أضع هذا المقال فى سياق التقريب والسعى نحو التفاهم، فإننى لأنفى حتمية النقاش الصريح و النقد الحر المتبادل؛ لأنّ التقريب المنشود لا يمكن أن يبنى على المجاملة أو المحاباة، و لكنّه بحاجة إلى تحسين الظن، و تهذيب الخطاب، و تحمّل النقد بحثاً عما فيه من حقّ لقبوله، لابحاثاً- فقط- عما فيه من مداخل لنقضه و تسفيهه.

ص: ١١

إ: التقدّم فى التأسيس أو التدوين

إنّ واقع العلم المنتشر قائم بأمرين:

١. إلقاء الأفكار التى تنقدح فى أذهان المؤسسين إلى تلاميذهم.

٢. تدوين الأفكار من قبل المؤسسين أو تلاميذهم الذين اقتبسوا من أضوائهم و استلهموا تلك الأفكار. و ليس علم الأصول شاذاً عن هذه القاعدة.

وحيث كانت الغاية من علم الأصول هو تعليم الفقيه كيفية إقامة الدليل على الحكم الشرعى

ص: ١٢

واستنطاق الأدلة الشرعية لاستنباط الحكم الشرعى فى الحقول المختلفة، فإن أئمة أهل البيت (ع) - لا سيما الإمامين الباقر و الصادق (ع) - هم السابقون فى هذا الميدان، فقد أملاوا على أصحابهم قواعد كئيبة تتضمن قواعد أصولية تارة و قواعد فقهية تارة أخرى، فرّبوا جيلاً كبيراً من الفقهاء فى مجال الاجتهاد والاستنباط حفلت معاجم الرجال و التراجم بأسمائهم و آثارهم. فمن سبر ما وصل إلينا من آثار الفقهاء فى القرن الثانى والثالث ممّن تربّوا فى أحضان أهل البيت (ع)، يقف على مدى رقيهم فى سِلم الاجتهاد، فمن باب المثال انظر إلى ما بقى إلى هذا الوقت من اجتهادات تلاميذ الإمامين الصادقين (ع)، نظير:

١. زرارة بن أعين (المتوفى عام ١٥٠ هـ) الذى يقول فى حقه ابن النديم: زرارة أكبر رجال الشيعة فقهاً وحديثاً.

ص: ١٣

٢. محمد بن مسلم التقفى (المتوفى عام ١٥٠ هـ).

٣. يونس بن عبد الرحمن (المتوفى عام ٢٠٨ هـ).

٤. الفضل بن شاذان (المتوفى عام ٢٦٠ هـ)، مؤلف كتاب «الإيضاح» المطبوع.

إلى غيرهم من الفقهاء البارزين، الذين تركوا تراثاً فقهياً مستنبطاً من قواعد أصولية و فقهية على نحو يبهر العقول، وقد ذكر ناشئاً من فتاواهم و اجتهاداتهم فى كتابنا (تاريخ الفقه الإسلامى و أدواره ج ١ ص ١٩٥-٢٠٢).

وقد كانت اجتهاداتهم و استنباطاتهم على ضوء قواعد تلقوها عن أئمتهم (ع) و استضاءوا بنور علومهم. وقد جاءت هذه القواعد مبثوثة فى ضمن أحاديث موجودة فى جوامعنا الحديثية.

وقد قام جماعة من المحدثين بفصل هذه الروايات و جمعها فى مكان واحد، نذكر منهم:

ص: ١٤

١. فقد جمعها العلامة المجلسى (١٠٣٧-١١١١ هـ) ضمن موسوعته الكبيرة «بحار الأنوار»، فى كتاب العقل و العلم. (١) ٢. أَلّف الشيخ الحرّ العاملى (المتوفى ١١٠٤ هـ) كتاباً مستقلاً فى هذا المضمار أسماه «الفصول المهمة فى أصول الأئمة» و قد اشتمل على ٨٦ باباً أودع فيها الأحاديث التى تتضمن قواعد أصولية و فقهية مما يبتنى عليها الاستنباط.
٣. صنّف المحدث الخبير السيد عبد الله شبر (المتوفى ١٢٤٢ هـ) كتاباً أسماه «الأصول الأصلية والقواعد الشرعية» يحتوى على مئة باب، و قد طبع الكتاب فى ٣٤٠ صفحة.
٤. أخيرهم لا آخرهم العلامة الفقيه السيد محمد هاشم الخوانسارى الاصفهانى (المتوفى ١٣١٨ هـ) الذى

١- بحار الأنوار: ٢/ ٢٦٦-٢٨٣.

ص: ١٥

خاض بحار الأحاديث و صرف برهه من عمره فى جمع هذا النوع من الروايات المرويه عن أهل البيت(ع) (و التي تتضمن الأصول و القواعد التي يبنى عليها الاستنباط) فى كتاب سماه «أصول آل الرسول» وأورد فيه خمسه آلاف حديث من هذا النوع، ولو أسقطنا المتكرر منها لكان فى الباقي غنى و كفايه، و هذا يشهد على تقدم إئمه أهل البيت(ع) فى تأسيس الفكره و هدايه الأئمه إلى تلك القواعد و الأصول.

هذا، وإن كثيراً من أئمه الفقه كانوا سابقين فى التأسيس لا فى التدوين، و إنما قام بالتدوين تلاميذ منهمهم. و من المعلوم أن الفضل للمؤسس لا للمدوّن.

هذا الإمام أبو حنيفه النعمان بن ثابت(٨٠-١٥٠هـ) (أحد أئمه المذاهب الأربعة، و مؤسس الفقه الحنفى قد أسس مدرسه فقيهه توسعت على يد تلاميذه، و أخص بالذكر منهم: تلميذه المعروف محمد بن الحسن

ص: ١٦

الشيبانى (١٣١- ١٨٩ هـ)، و تلميذه الآخر القاضى أبايوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارى (١١٣- ١٨٢ هـ)، و هذان الفقيهان اتصلا بأبى حنيفه و انقطعا إليه و تفقها على يديه و بهما انتشر المذهب، و الفضل للمؤسس لا للمدون. وهذا هو أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١ هـ) (الحافظ الكبير حيث لم يصنف كتاباً فى الفقه يُعدّ أصلاً و مرجعاً، و إنما جمع أصوله تلميذ تلميذه «الخلال» من الفتاوى المتشتمة الموجودة بين أيدي الناس، وجاء من جاء بعده فاستثمرها و بلورها حتى صارت مذهباً من المذاهب.

يقول الشيخ أبوزهرة: إن أحمد لم يصنف كتاباً فى الفقه يُعدّ أصلاً يؤخذ منه مذهبه و يُعدّ مرجعه، و لم يكتب إلّا الحديث. (١)

١- ابن حنبل حياته و عصره لأبى زهرة: ١٦٨.

ص: ١٧

و مع هذا فقد صقل تلاميذه مذهبه و ألفوا موسوعه فقهيه كبيره، كالمغنى لابن قدامه ...
و أما مسأله التدوين فهى و إن كانت أمراً مهماً قابلاً للتقدير لكن لا نخوض فيها، على الرغم من وجود تأليف فى أصول الفقه للشيعه
الإماميه يعود تاريخها إلى نهاية القرن الثانى و أوائل القرن الثالث الهجرى:
و من سبر تاريخ الحديث والفقه ودور الأئمه الاثنى عشر و خاصه الباقر و الصادق(ع) فى حفظ سنه النبى(ص) و توعيه الناس، يقف
على أن حضور مجالسهم كان واسعاً جداً، فكان يحضر فيها فئات مختلفه من طوائف المسلمين، و كانت خطاباتهم موجهه إلى عامه
الحاضرين ... فإن الفوارق الّتى نشاهدها اليوم بين السنه والشيعه لم تكن فى عصر الإمامين(ع) على حدّ تصدّ غير شيعتهم عن
الاختلاف إلى

ص: ١٨

مجالسهم ومحاضراتهم، فقد كان يشهد حلقات دروسهم فريق من التابعين وتابعى التابعين، من غير فرق بين من يعتقد بإمامتهم وقيادتهم أو من يرى أنّهم مراجع للعقائد والأحكام.

هذا هو التاريخ يحكى عن أنّ حلقة درس الإمام الصادق كانت تضمّ عدداً كبيراً من رجال العلم، وهان نحن نذكر فيما يلى أسماء البارزين منهم:

١. النعمان بن ثابت (المتوفى ١٥٠هـ) صاحب المذهب الفقهي المعروف. يقول محمود شكرى الألوسى فى كتابه «مختصر التحفة الاثنى عشرية»: هذا أبو حنيفة ٢ و هو من بين أهل السنّة كان يفتخر ويقول بأفصح لسان: لولا السنّتان لهلك النعمان، يريد السنّتين اللتين صحب فيهما- لأخذ العلم- الإمام جعفر الصادق(ع). (١)

١- مختصر التحفة: ص ٨ طبع عام ١٣٠١ هـ.

ص: ١٩

- يقول أبو زهرة: وأبو حنيفة كان يروى عن الصادق (ع) [ع] كثيراً، وأقرأ كتاب الآثار لأبى يوسف، و الآثار لمحمد بن الحسن الشيبانى فإنك واجد فيهما روايه عن جعفر بن محمد فى مواضع ليست قليلة. (١) ٢. مالك بن أنس (المتوفى ١٧٩هـ) وكانت له صلة تامّة بالإمام الصادق (ع)، و روى الحديث عنه، و اشتهر قوله: مارأت عين أفضل من جعفر بن محمد.
٣. سفيان الثورى (المتوفى ١٦١هـ) (من رؤساء المذهب و حملة الحديث و كان له اختصاص بالإمام الصادق (ع)، وقد روى عنه الحديث، كما روى كثيراً من آدابه و أخلاقه و مواعظه.
٤. سفيان بن عيينة (المتوفى ١٩٨هـ) (وهو من رؤساء المذاهب البائدة.
٥. شعبه بن الحجاج (المتوفى ١٦٠هـ)، خرّج له

١- الإمام الصادق: ٣٨

ص: ٢٠

أصحاب الصحاح و السنن.

٦. فضيل بن عياض (المتوفى ١٨٧ هـ)، أحد أئمة الهدى و السنة. خرّج له البخارى.

٧. حاتم بن إسماعيل (المتوفى ١٨٠ هـ) خرّج له البخارى و مسلم، أخذ عن الصادق (ع)، و أخذ عنه خلق كثير.

٨. حفص بن غياث (المتوفى ١٩٤ هـ) (روى عن الصادق (ع))، و روى عنه أحمد و غيره.

٩. إبراهيم بن محمد أبو إسحاق المدني (المتوفى ١٩١ هـ) (روى عن الصادق).

١٠. عبد الملك بن جريج القرشى (المتوفى ١٤٩ هـ).

هذه عشرة كاملة، و من أراد أن يقف على حملة علمه و تلامذة منهجه من السنة، فعليه بكتاب «الإمام الصادق و المذاهب الأربعة»

لأسد حيدر ج ١ ص ٤٠٠-٤٢١.

ص: ٢١

هذه نبذة ممّن استناروا بنور الصادق(ع) الوهاج، و انتهلوا من نميره العذب، و تلقوا عنه الفقه و الحديث، كما تلقا هما عنه غيرهم من شيعته.

ص: ٢٢

٢: أدلة الأحكام عند الإمامية**إشارة**

اتفقت الشيعة الإمامية على أنّ منابع الفقه و مصادره لا تتجاوز الأربعة، و هي:

١. الكتاب.

٢. السنّة.

٣. الإجماع.

٤. العقل.

وما سواها إمّا ليست من مصادر التشريع، أو ترجع إليها.

ص: ٢٣

هذا هو فقيه القرن السادس محمد بن إدريس الحلي (٥٤٣-٥٩٨ هـ) يذكر الأدلة الأربعة في ديباجته كتابه (السرائر) و يُحدّد موضع كلّ منها، ويقول: فإنّ الحق لا يعدو أربع طرق: إمّا كتاب الله سبحانه، أو سنّه رسوله (ص) المتواترة المتفق عليها (١)، أو الإجماع، أو دليل العقل؛ فإذا فقدت الثلاثة فالمعتمد في المسائل الشرعية عند المحقّقين الباحثين عن مأخذ الشريعة، التمسك بدليل العقل فيها، فإنّها مبقاة عليه و موكولة إليه، فمن هذا الطريق يوصل إلى العلم بجميع الأحكام الشرعية في جميع مسائل أهل الفقه، فيجب الاعتماد عليها و التمسك بها (٢).

١- اشتراط التواتر نظريّة خاصّة لقليل من علماء الإمامية، فالجمهور منهم يعملون بخبر العدل أيضاً

٢- السرائر: ١ / ٤٦.

تقسيم الأدلة إلى اجتهادية وأصول عملية

تقسيم الأدلة إلى اجتهادية وأصول عملية من خصائص الفقه الشيعي، و أما الفرق بينهما فهو كالتالي:
أنه لو كان الملاك في اعتبار حجة شيء حجة على الحكم الشرعي هو كونه أماراً للواقع و طريقاً إليه عند المعتبر فهو دليل اجتهادي كالأدلة الأربعة؛ فإن الملاك في حجيتها هو ما ذكرنا، فإن كلاً من الكتاب و السنة حتى الخبر الواحد منها طريق إلى الواقع و

ص: ٢٥

كاشف عنه إما كشفاً تاماً كما إذا أفاد القطع، أو كشفاً غير تام كما في خبر العدل، و على كل تقدير فالملاك لاعتباره حجة هو كاشفته عن الواقع.

وأما إذا كان الملاك بيان الوظيفة و وضع حلول عملية للمكلفين عند قصور يد المجتهد عن الواقع فهو أصل عملي، فالملاك لاعتبار هذا القسم من الأدلة هو رفع التحير و إراءة الوظيفة عند اليأس من العثور على دليل موصل للواقع، و لذلك أخذ في لسان حجيتهم الجهل بالواقع و عدم توفر طريق في متناوله. وهذه الأصول العامة التي تجرى في عامة أبواب الفقه لا تتجاوز الأربعة، وهي:

١. أصالة البراءة.

٢. أصالة الاشتغال.

٣. أصالة التخير.

٤. أصالة الاستصحاب.

٥.

ص: ٢٦

و لكلّ منها مجرى خاص:

أمّا الأولى: فمجراها هو الشكّ في التكليف، فإذا كان المجتهد شاكّاً في أصل الوجوب أو الحرمة، و تفحص عن مظانّ الأدلة و لم يقف على دليل و حجّة على الحكم الشرعي، فوظيفته الحكم بالبراءة عن التكليف. كما إذا شكّ مثلاً في وجوب الدعاء عند رؤية الهلال مثلاً أو ما أشبهه ذلك، والأصل له رصيد قطعي و هو:

أ: قول الرسول(ص): «رفع عن أمتي تسعة... و ما لا يعلمون».

ب: حكم العقل بقبح عقاب الحكيم دون بيان واصل.

وأما الثانية: فمجراها فيما إذا علم بالحكم الشرعي ولكن تردّد الواجب أو الحرام بين أمرين، فيجب عليه الجمع بين الاحتمالين بالإتيان بهما عند

ص: ٢٧

تردد الواجب، والاجتناب عنهما عند تردد الحرام.

مثلاً إذا علم بفوت صلاة مرددة بين المغرب والعشاء يجب عليه الإتيان بهما، أو إذا علم نجاسة أحد الإناءين من غير تعيين يجب الاجتناب عن كليهما.

و أما الثالثة: إذا دار حكم الشيء بين الوجوب و الحرمة و لم يقف على دليل شرعى يوصله إلى الواقع، فالوظيفة العملية هي التخيير. و أمّا الرابعة: و هو ما إذا علم بوجوب شيء أو بطهارته لكن شك في بقاء الحكم أو بقاء الموضوع و تفحص ولم يقف على بقاءه أو زواله، فالمرجع هو الأخذ بالحالة السابقة أخذاً بقول الإمام الصادق(ع) «لا ينقض اليقين بالشك». هذه هي الأصول العملية الأربعة التي استنبطها المجتهدون من الكتاب و السنة، و ليس لها دور إلا عند

ص: ٢٨

فقد النص على الحكم الشرعي، ولكل مجرى خاص، «وليس الملاك في اعتبارها كونها كاشفة عن الواقع»، بل كونها مرجعاً للوظيفة الفعلية.

ص: ٢٩

تقسيم الأصول إلى مبرز و غير مبرز

إنَّ الأصول العمليَّة تنقسم إلى: أصول مبرزة. و أصول غير مبرزة. والمراد من الإحراز، هو إحراز الواقع و الكشف عنه؛ و ذلك لأنَّ بعض الأصول فيه جهة كشف عن الواقع كشفاً ضعيفاً، لكن العقلاء لا يعتبرون في معاملاتهم و سياساتهم كونه حجّة لهذه الجهة، بل الملاك لاعتباره هو تسهيل الأمر في الحياة و وضع حلول عمليَّة في ظرف الجهل و الشكّ، كما أنَّ الشارع

ص: ٣٠

الذى أمضاه و اعتبره حجة في الفقه، لم يعتبره لهذه الغاية حتى يكون أماره عقلانية كخبر الثقة. ومثلوا لذلك بالأصول العملية الثلاثة:

١. الاستصحاب.

٢. قاعدة اليد.

٣. قاعدة التجاوز.

فالأول منها أصل عام يجرى في عامة أبواب الفقه، بخلاف الأخيرين فإنهما خاصان ببعض الأبواب. وما سوى ذلك أصل غير محرز كأصالة البراءة والاشتغال والتخير.

هذه هي أدلة الأحكام عند الشيعة الإمامية، فهلّم معي ندرس ما ذكره الأستاذ حول أدلة الأحكام عند الشيعة لنرى فيه مواقع الخطأ و الالتباس على ضوء الدراسة الصحيحة لأصول الفقه عند الإمامية.

ص: ٣١

١. مسلک الشيعة مسلک الغزالي
يقول الأستاذ: جعلت الشيعة أدلته الأحكام المعتمدة أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل، ثم قال: ولا يخفى على الدارس أن هذا هو مسلک الإمام الغزالي في باب الأدلة (١).
يلاحظ عليه: لا نظن أن الأستاذ يتهم الشيعة بمتابعتهم الغزالي في حجية الكتاب والسنة والإجماع، فإن المسلمين قاطبة يقولون بذلك. وإنما مظنة التهمة قولهم بحجية العقل.
فنقول: هناك فرق واضح بين المسلكين: الإمامي والغزالي؛ فإن الأول يعتمد على التحسين والتقيح العقليين، والغزالي تبعاً لإمام مذهبه يرفض ذلك ويقول: إن الله عز وجل إلام الخلق وتعذيبهم من غير

١- الصفحة: ٨٦ من المجلة المذكورة.

ص: ٣٢

جرم سابق، لأنه متصرف في ملكه ... (١).

والعقل الّذى هو مصدر التشريع عند الإمامية أو كاشف عن التشريع الإلهي - على الأصح - هو العقل المعتمد على حكمين ينبعان من صميم العقل.

١. التحسين والتقبيح العقليان.

٢. الملازمات العقلية.

وَأين الغزالي ومنهاج أستاذه عن القول بهما؟!

وتضافرت الروايات عن أئمة أهل البيت (ع) على حجّية العقل قبل أن يولد الغزالي بقرون، قال الإمام الصادق (ع): «حجّة الله على العباد النبي، و الحجّة فيما بين العباد وبين الله، العقل» (٢).

وقال الامام موسى بن جعفر (ع) (المتوفى: ١٨٣ هـ) مخاطباً هشام بن الحكم: «يا هشام إنّ الله على الناس حجّتين: حجّية ظاهرة، و حجّية باطنة؛ فأما الظاهرة

١- قواعد العقائد للغزالي: ٦٠ و ٢٠٤

٢- الكليني: الكافي: ١ / ٢٥، كتاب العقل و الجهل، الحديث ٢٢.

ص: ٣٣

فالرسل و الأنبياء و الأئمة، و أما الباطنة فالعقول» (١).

إنّ إئمة أهل البيت(ع) أعطوا للعقل أهمية كبيرة، فهذا هو الإمام الباقر(ع) يقول: «إنّ الله لما خلق العقل استنطقه- إلى أن قال:- و عزّتى و جلالى ما خلقت خلقاً هو أحبّ إلىّ منك، ولا أكملتك إلّا فى من أحب، أما إننى إياك أمر وإياك أنهى، وإياك أعاقب وإياك أئيب» (٢).

فكان المترقب من الأستاذ المحترم أن لا يقضى فى الموضوع إلّا بعد الإحاطة بأصول الشيعة الإمامية.

٢. تقييم تعريفه للأدلة الاجتهادية و الأصولية العملية

قد تعرّف على ما هو الفرق بين الأدلة الاجتهادية و الأصولية العملية، و على تقسيم الأصول إلى أصل

١- الكافي: ١/ ١٦، كتاب العقل و الجهل، الحديث ١٢

٢- الكافي: ١/ ١٠، كتاب العقل و الجهل، الحديث ١.

ص: ٣٤

محرز و غير محرز.

وللأستاذ كلام فى هذا الصدد نأتى به:

الف- الأدلة الأربعة المعتمدة المشار إليها آنفاً تسمى الأدلة المحرزة- الكتاب، السنة، العقل، و الإجماع- و يقابلها الأصول العملية باعتبارها تعطى حلولاً عملية للمكلفين حين يتعدّر عليهم إحراز الحكم الشرعى من دليبه. يلاحظ عليه: أنه أصاب فى التفريق بين الأدلة الأربعة و الأصول العملية إلا أن وصف الأدلة الأربعة بالأدلة المحرزة، خلاف المصطلح و إنما يوصف بها بعض الأصول، فمنها أصل محرز و منها غير محرز. كما تقدّم فى كلامنا، و إنما توصف الأدلة الأربعة، بالأدلة الاجتهادية.

ب. ويدخل ضمن هذه الأصول العملية جملة قواعد: أهمها قاعدة الاحتياط، انطلاقاً من أن

ص: ٣٥

الأصل هو شغل الذمة بالتكليف و أنّ لله في كلّ نازلة حكماً يتعيّن الالتزام به، وقاعدة البراءة الأصلية، انطلاقاً من أنّ الأصل براءة الذمة من التكليف، قاعدة الاستصحاب التي تقضى بإبقاء ما كان على ما كان انطلاقاً من أنّ اليقين لا يرتفع بالشك (١).
يلاحظ عليه: أنّ قاعدة الاحتياط تنطلق من العلم القطعي بنفس التكليف في الواقعة بلا- تردّد فيه، و الجهل بالموضوع، كما إذا علم بفوت إحدى الصلاتين المغرب أو العشاء، فيجب عليه قضاؤهما، و ما ذكره من المنطلق يعنى أنّ «الأصل هو شغل الذمة بالتكليف» له لاصلة له بقاعدة الاحتياط، بل أساسه هو العلم بالتكليف و الجهل في المتعلّق.
والعجب أنّه عندما يفسّر قاعدة الاحتياط عند

١- مجلة الواضحة: ٨٧ بتلخيص.

ص: ٣٦

الإمامية، يقول: الأصل شغل الذمّة بالتكليف.

وعندما يفسّر قاعدة البراءة عندهم بقوله: الأصل براءة الذمّة من التكليف، وهذا هو نفس التناقض، فلو كان الأصل هو الاشتغال فما

معنى كون الأصل هو البراءة؟!

وهذا يكشف عن أنّ الأستاذ لم يكن ملماً بأصول الفقه عند الإمامية حيث ارتكب في بيانها التناقض.

كما أنّ ما ذكره: «أنّ الله في كلّ نازلة حكماً يتعيّن الالتزام به» وجعله منطلقاً للاحتياط عجيب جداً؛ لأنّ العلم بأنّ الله في كلّ نازلة

حكماً لا يسبب الاحتياط؛ إذ من المحتمل أن يكون حكم الله في المورد هو الإباحة أو الكراهة، أو الاستحباب.

ص: ٣٧

٣: هل سنّة وراء سنّة النبي (ص)**إشارة**

هل سنّة وراء سنّة النبي (ص)

السنّة هي المصدر الثاني للعقيدة و الشريعة، سواء أم كانت منقولة باللفظ و المعنى، أم كانت منقولة بالمعنى فقط، إذا كان الناقل ضابطاً في النقل.

وقد خصّ الله بها المسلمين دون سائر الأمم حيث إنهم اهتموا بنقل ما أُثر عن النبي (ص) من قول و فعل و تقرير، وبذلك صارت السنّة من مصادر التشريع الإسلامي.

وقد أكّد أئمة أهل البيت (ع) على أنّ السنّة

ص: ٣٨

الشريفه هي المصدر الرئيسي بعد الكتاب، و أنّ جميع ما يحتاج الناس إليه قد بينه سبحانه في الذكر الحكيم أو ورد في سنّة نبيه (ص). قال الإمام الباقر (ع): «إنّ الله تبارك و تعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأُمّة إلّا أنزله في كتابه و بينه لرسوله، و جعل لكلّ شيء حدّاً، و جعل عليه دليلاً يدلّ عليه، و جعل على من تعدّى ذلك الحدّ حدّاً» (١).

و قال الإمام الصادق (ع): «ما من شيءٍ إلّا وفيه كتاب أو سنّة» (٢).

و روى سماعة عن الإمام أبي الحسن موسى الكاظم (ع)، قال: قلت له: أكلّ شيء في كتاب الله و سنّة نبيه، أو تقولون فيه؟ قال: «بل كلّ شيء في كتاب الله و سنّة نبيه» (٣).

١- الكلينى: الكافى: ١ / ٥٩، باب الرد إلى الكتاب و السنّة، الحديث ٢، ٤

٢- الكلينى: الكافى: ١ / ٥٩، باب الرد إلى الكتاب و السنّة، الحديث ٢، ٤

٣- الكافى: ١ / ٦٢، باب الرد إلى الكتاب و السنّة، الحديث ١٠.

ص: ٣٩

وروى أسامة، قال: كنت عند أبي عبدالله (ع) و عنده رجل من المغيرية (١)، فسأله عن شيء من السنن؟

فقال: «ما من شيء يحتاج إليه ولد آدم إلّا وقد خرجت فيه سنة من الله و من رسوله، و لولا ذلك، ما احتج علينا بما احتج؟»

فقال المغيرى: و بما احتج؟ فقال أبو عبدالله (ع): «قوله: الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا

(٢). فلولم يكمل سنته وفرائضه وما يحتاج إليه الناس، ما احتج به» (٣).

وروى أبو حمزة، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله (ص) في خطبته في حجة الوداع: «أيها الناس انى لم أدع شيئاً يقربكم من الجنة

ويبعدكم من النار إلّا وقد تبأتكم به، ألا و أن روح القدس

١- هم أصحاب المغيرة بن سعيد، الذى تبرأ منه الإمام الصادق ٧

٢- المائدة: ٣

٣- المجلسى البحار: ٢ / ١٦٨ ح ٣.

ص: ٤٠

قد نفث في روعى و أخبرنى ألا تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله عزّوجلّ واجملوا في الطلب ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه في معصية الله عزّوجلّ فانه لا ينال ما عند الله جلّ اسمه إلّا بطاعته» (١).

إلى غير ذلك من النصوص المتضافرة عن أئمّة أهل البيت (ع) من التأكيد على السنّة و الركون إليها.

١- الكافي للكليني: ٨٣ / ٥، كتاب المعيشة.

ص: ٤١

أئمة أهل البيت (ع) حفظة سنن الرسول (ص)

أئمة أهل البيت(ع)

حفظة سنن الرسول(ص)

كان النبي الأكرم(ص) يقوم بأُمر و مهام لها صلة بالجوانب المعنوية-بالإضافة إلى إدارة دفة الحكم-وهي:

١. تبين الأحكام الشرعية و الإجابة عن الحوادث المستجدة التي لم يجد المسلمون حكمها لا في الكتاب العزيز و لا في السنة الشريفة.
٢. تفسير القرآن الكريم و تبين مجملاته و تقييد مطلقاته و تخصيص عموماته.

ص: ٤٢

٣. الردّ على الشبهات و التشكيكات التي يطلقها أعداء الإسلام من اليهود و النصارى بعد الهجرة. ومن المعلوم أنّ من يقوم بهذه المسؤوليات، سوف يُورث فقدّه فراغاً هائلاً في نفس هذه المجالات، و من الخطأ أن تُتهم النبي (ص) - و العياذ بالله - أنّه قد ارتحل من دون أن يفكر في ملء تلك الثغرات المعنوية الحاصلة برحيله ... فإذا رجعنا إلى أحاديث النبي (ص) نقف على أنّه قد سدّ هذه الثغرات باستخلاف مَنْ جعلهم قراء الكتاب و أعداله، و أناط هداية الأُمَّة بالتمسك بهما، و نذكر نماذج من كلماته (ص) في هذا المجال:
١. روى ابن الأثير الجزري في «جامع الأصول» عن جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله (ص) في حجة الوداع يوم عرفه و هو على ناقته القصواء يخطب، فسمعتة يقول: «إني

ص: ٤٣

تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي» (١).

٢. و أخرج مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم، قال:

قام رسول الله (ص) يوماً فينا خطيباً بماء يُدعى خمّاً بين مكة والمدينة، و حمد الله و أثنى عليه و وعظ و ذكر، ثم قال: أمّا بعد: ألا أيّها الناس فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب، و أنا تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله فيه الهدى و النور فخذوا بكتاب الله و استمسكوا به فحثّ على كتاب الله و رغب فيه.

ثم قال: و أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي (٢).

١- جامع الأصول: ١/ ٤٢٤

٢- صحيح مسلم: ٢/ ٣٢٥.

ص: ٤٤

٣. أخرج الترمذى فى صحيحه عن جابر بن عبدالله الأنصارى، قال: رأيت رسول الله (ص) فى حجّة يوم عرفه على ناقته القصواء يخطب فسمعتة، يقول: يا أيها الناس، إننى قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله و عترتى (١).

٤. أخرج الإمام أحمد عن أبى سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله (ص): إننى تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود إلى السماء والأرض، و عترتى أهل بيتى، و أنّهما لن يفترقا حتّى يردا علىّ الحوض (٢).

و هذا الحديث، المعروف بحديث الثقلين رواه عن النبى أكثر من ثلاثين صحابياً، و دونه ما يربو على ثلاثمائة عالم فى كتبهم فى مختلف العلوم و الفنون، و فى

١- سنن الترمذى: ٥ / ٦٦٢، باب مناقب أهل بيت النبى ٦

٢- مسند أحمد: ٣ / ١٤.

ص: ٤٥

جميع الأعصار والقرون، فهو حديث صحيح متواتر بين المسلمين، وقد عيّن النبي (ص) ببركة هذا الحديث من يسدّ هذه الثغرات ويكون المرجع العلمي بعد رحيله، وليس هو إلّا أهل بيته.

وبهذا يتبين أنّ العترة (ع) عيبة علم الرسول و خزنة سننه و حفظه كلمه، تعلّموها بعنايه من الله تبارك و تعالى كما تعلّم صاحب موسى بفضل من الله دون أن يدرس عند أحد، و لذلك تمنى موسى (ع) أن يعلمه ممّا علّم.

قال سبحانه حاكياً عن لسان نبيه موسى (ع): قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا (١). وعلى ضوء ذلك فليس لأئمة أهل البيت (ع) سنّة ولا تشريع، وما أُثِرَ عنهم من قول و فعل أو تقرير

١- الكهف: ٦٦.

ص: ٤٦

فإنما يعتبر، لكونهم حفظه سنن النبي (ص)، فلا يصدرون ولا يحكمون إلا بسنته.

فلو قيل: إن قول الإمام (ع) أو فعله أو تقريره سنة إنما يراد به أنهم تراجع سنة النبي (ص) وأقواله وأفعاله.

فما قاله العلامة الشيخ المظفر ١ من أن المعصوم من آل البيت (ع) يجرى قوله مجرى قول النبي (ص) من كونه حجة على العباد، إنما

يريد ذلك وما أحسن قوله «يجرى مجرى قول النبي (ص)»، فلو كان أئمة أهل البيت (ع) هم أصحاب سنن في عرض سنة النبي (ص)

فلماذا قال «يجرى قولهم مجرى قول النبي (ص)»؟!

هذه عقيدة الإمامية من أولهم إلى آخرهم؛ فالتشريع لله سبحانه فقط، والنبي الأكرم (ص) هو المبلغ عن الله سبحانه في ما شرعه، وأئمة

أهل البيت خلفاء رسول الله وحفظه سنته وتراجع كلمه، والمبلغون عنه السنن حتى يجسدوا إكمال الدين في

ص: ٤٧

مجالى العقيدة والشريعة.

وحين قال سبحانه: الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ (١) فَإِنَّمَا هُوَ لِأَجَلٍ نَضَبَ عَلَى (ع) أَوْلَ أئمة أهل البيت (ع) للخلافه لكى يقوم بنفس المسئوليات التى كان النبى (ص) قائماً بها طيلة أيام رسالته، و يملأ الثغرات التى أعقبته رحلته (ص) غير أنه (ص) نبى يوحى إليه، وهذا وصى حافظ لسننه.

١- المائدة: ٣.

ص: ٤٨

سنة الصحابة في مقابل سنة النبي (ص)

سنة الصحابة في مقابل سنة النبي (ص)

لقد تبين لنا أن الأستاذ قد عجب من وجود سنة لأهل البيت (ع)، وقد فسرنا معنى ذلك عند الإمامية، وقلنا بأنه ليس للأئمة سنة سوى ما سنة النبي (ص)، ولكن ألفت نظره إلى أن أهل السنة قد قالوا بوجود سنن أخرى بعد سنة النبي (ص)، وإليك ما يشير إلى ذلك:

١. الحديث المعروف عندهم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ».

ص: ٤٩

يقول ابن قيم الجوزية في تفسير الحديث: فقد قرن سنة خلفائه بسنته، وأمر باتباعها كما أمر باتباع سنته، وهذا يتناول ما أفتوا به وسنوه للأمة وإن لم يتقدم للنبي (ص) فيه شيء، وإلا كان ذلك سنة (١). فالرواية تدل على أن للصحابة سنة كسنة النبي (ص)، فعندهم سنة أبي بكر و سنة عمر و سنة عثمان و سنة علي (ع).

٢. روى السيوطي قال حاجب بن خليفة: شهدت عمر بن عبدالعزيز يخطب وهو خليفة فقال في خطبته: على أن ما سن رسول الله (ص) وصحابه فهو دين نأخذ به وننتهي إليه، وما سن سواهما فإننا نرجئه. (٢) أبعد هذه النصوص يصح للأستاذ أن يستغرب من وجود سنة لأئمة أهل البيت (ع): أعلام الهدى ومصابيح الدجى وقرناء الكتاب، وثاني الثقلين ... ولولا مخافة التطويل لبسطنا القول في ذلك.

١- إعلام الموقعين: ١٤٠ / ٤

٢- تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٦٠.

ص: ٥٠

طُرق علم الأئمة بالسنة

قد أشرنا إلى أنه ليس لأئمة أهل البيت (ع) سنة خاصة، بل هم حفظة سنن النبي (ص)، ولسائل أن يسأل: ما هي طرقهم إلى سنن النبي (ص) وأكثرهم لم يعاصروه ولم يسمعوها عنه مباشرة. ومن المعلوم أن النبي (ص) قد عاصره الإمام علي و الإمامان الحسن و الحسين (ع)، فقط؟

و الإجابة عن هذا السؤال واضحة لمن عرف أحاديث الشيعة وأنس بجوامعهم، فإنّ لهم (ع) طرقاً إلى سنن النبي (ص) تأتي ببعضها:

ص: ٥١

الأول: السماع عن رسول الله (ص).

إن الأئمة (ع) يروون أحاديث رسول الله (ص) سماعاً منه بلا واسطة أو بواسطة آبائهم، ولذلك ترى في كثير من الروايات أن الإمام الصادق (ع) يقول: حدّثني أبي عن زين العابدين عن أبيه الحسين بن علي عن علي أمير المؤمنين عن الرسول الأكرم (ص). وهذا النمط من الروايات كثير في أحاديثهم.

فأئمة أهل البيت (ع) رووا أحاديث كثيرة عن رسول الله (ص) عن هذا الطريق دون أن يعتمدوا على الأخبار و الرهبان أو على مجاهيل أو شخصيات متسترة بالنفاق.

الثاني: كتاب علي (ع)

كان لعلي (ع) كتاب خاص بإملاء رسول الله (ص)، وقد حفظته العترة الطاهرة (ع)، و صدرت عنه في

ص: ٥٢

مواضع كثيرة، ونُقلت نصوصه في موضوعات مختلفة، وقد بُتَّ الحرّ العاملي في موسوعته الحديثية، بعضَ أحاديث ذلك الكتاب حسب الكتب الفقهية من الطهارة إلى الديات، ومن أراد فليرجع إلى تلك الموسوعة.

وإليك شذرات من أقوال الأئمة بشأن هذا الكتاب الذي كانوا يتوارثونه وينقلون عنه ويستدلّون به:

قال الإمام الحسن المجتبي (ع): «إنّ العلم فينا ونحن أهله، وهو عندنا مجموع كلّه بحذافيره، ومنه لا يحدث شيء إلى يوم القيامة حتّى أُرش الخدش إلّا وهو عندنا مكتوب، بإملاء رسول الله وخطّ على يده» (١).

وقال أبو جعفر الباقر (ع) لأحد أصحابه - حمّان بن أعين - وهو يشير إلى بيت كبير: «يا حمّان إنّ في هذا البيت صحيفة طولها سبعون ذراعاً بخطّ علي (ع) وإملاء رسول الله (ص)، لو وُلّينا الناس لحكّمتنا بما أنزل

١- الاحتجاج: ٢/ ٦؛ بحار الأنوار: ٤٧/ ٨٩.

ص: ٥٣

الله، لم نعد ما فى هذه الصحيفة».

وقال (ع) أيضاً لبعض أصحابه: يا جابر إنا لو كنا نحدّثكم برأينا وهوانا لكنا من الهالكين، ولكننا نحدّثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله (ص)».

وقال الإمام الصادق (ع) عندما سئل عن الجامعة: «فيها كلّ ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضية إلّا فيها حتّى أرش الخدش».

وقال الإمام الصادق (ع) فى تعريف كتاب على (ع): «فهو كتاب طوله سبعون ذراعاً إملاء رسول الله (ص) من فلق فيه، وخط على بن أبى طالب (ع) بيده، فيه والله جميع ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة، حتّى أنّ فيه أرش الخدش والجلدة ونصف الجلدة». (١) ويقول سليمان بن خالد: سمعت أبا عبدالله (ع)

١- قد جمع العلماء المجلسى ما ورد من الأثر حول كتاب على فى موسوعته بحار الأنوار: ٢٦ / ١٨ - ٦٦ تحت عنوان، باب جهات علومهم وما عندهم من الكتب، الحديث ١٢، ١، ١٠، ٢٠.

ص: ٥٤

يقول: «إنَّ عندنا لصحيفة طولها سبعون ذراعاً، إملاء رسول الله (ص)؟ وخطَّ عليّ (ع) بيده، ما من حلال ولا حرام إلَّا وهو فيها حتَّى أَرش الخدش».

وقد كان عليّ (ع) أعلم الناس بسنة الرسول (ص) وكيف لا يكون كذلك، وهو القائل: «كنت إذا سألت رسول الله (ص) أعطاني، وإذا سكت ابتدأني». (١) الثالث: أنهم محدثون

لأجل إيقاف القارئ على المحدث في الإسلام و مفهومه نذكر شيئاً في توضيحه.

«المحدث» مَنْ تكلمه الملائكة بلا نبوة و رؤية صورة، أو يُلهم له و يُلقى في روعه شيء من العلم على وجه الإلهام و المكاشفة من المبدأ الأعلى، أو ينكت له في قلبه من حقائق تخفى على غيره.

١- المستدرک: ٣ / ١٢٥.

ص: ٥٥

فالمحدّث بهذا المعنى ممّا اتفقت الأئمة الإسلامية عليه، بيد أنّ الخلاف في مصاديقه، فالسنة ترى عمر بن الخطاب من المحدّثين، والشيعة ترى علياً و أولاده الأئمة منهم.

أخرج البخارى فى صحيحه: عن أبى هريرة قال: قال النبى (ص): لقد كان قبلكم من بنى إسرائيل رجالٌ يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء؛ فإن يكن من أمتى منهم فعمر (١).

وقد أفاض شراح صحيح البخارى الكلام حول المحدّث (٢).

و للمحدّثين من أهل السنة كلمات حول المحدّث تأتي بملخصها:

يقول القسطلانى حول الحديث: يجرى على

١- صحيح البخارى: ٢٠٠ / ٤، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، دار الفكر، بيروت

٢- لاحظ: إرشاد السارى، شرح صحيح البخارى للقسطلانى: ٩٩ / ٦.

ص: ٥٦

ألسنتهم الصواب من غير نبوة (١).

وأخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل عمر عن عائشة عن النبي (ص): قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فإن عمر بن الخطاب منهم.

وقال النووي في شرح صحيح مسلم: اختلف تفسير العلماء للمراد بـ «محدثون» فقال ابن وهب: ملهون، وقيل: يصيبون إذا ظنوا، فكأنهم حدثوا بشيء فظنوه، وقيل: تكلمهم الملائكة. وجاء في رواية مكلمون (٢).

وقال الحافظ محب الدين الطبرسي في «الرياض»، ومعنى «محدثون» - والله أعلم - أن يلهموا الصواب، ويجوز أن يحمل على ظاهره و تحدثهم الملائكة لا

١- ارشاد الساري في شرح صحيح البخاري: ٤٣١ / ٥

٢- شرح صحيح مسلم للنووي: ١٦٦ / ١٥، دارالكتاب العربي، بيروت.

ص: ٥٧

لوحى، و إنما بما يطلق عليه اسم حديث، وتلك فضيلة عظيمة (١).

وحصيلة الكلام: أنه لا- وازع من أن يخص سبحانه بعض عباده بعلوم خاصية يرجع نفعها إلى العامية من دون أن يكونوا أنبياء، أو

معدودين من المرسلين، والله سبحانه يصف مصاحب موسى بقوله: فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا

(٢) ولم يكن المصاحب نبياً، بل كان ولياً من أولياء الله سبحانه وتعالى بلغ من العلم والمعرفة مكانة، دعت موسى - وهو نبي مبعوث

بشريعة- إلى القول: هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا (٣).

و يصف سبحانه وتعالى جليس سليمان- آصف بن برخيا- بقوله: قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ

١- الرياض النضرة: ١ / ١٩٩

٢- الكهف: ٦٥

٣- الكهف: ٦٦.

ص: ٥٨

أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي (١).

و هذا المجلس لم يكن نبياً، ولكن كان عنده علم من الكتاب، وهو لم يحصِّ له من الطرق العادية التي يتدرج عليها الصبيان والشبان في المدارس والجامعات، بل كان علماً إلهياً أفيض عليه لصفاء قلبه وروحه، ولأجل ذلك ينسب علمه إلى فضل ربّه ويقول: هذا مِنْ فَضْلِ رَبِّي (٢).

والإمام على والأئمة من بعده، الذين أُنيطت بهم الهداية في حديث الثقلين، ليسوا بأقل من مصاحب موسى (ع)، أو جليس سليمان، فأى مانع من أن يقفوا على سنن النبي (ص) عن طريق الإشراقات الإلهية؟

١- النمل: ٤٠

٢- الانصاف في مسائل دام فيها الخلاف: ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦.

ص: ٥٩

الرابع: الاستنباط من الكتاب و السنة

هذا هو الطريق الرابع، فقد كانوا(ع) يستدلون على الأحكام الإلهية بالكتاب والسنة بوعى متميز يبهز العقول و يورث الحيرة، ولو لا خشية الإطالة فى المقام لنقلنا نماذج كثيرة من ذلك، ونكتفى هنا بانموذج واحد وهو: قُدم إلى المتوكل رجل نصرانى فجر بامرأة مسلمة فأراد أن يقيم عليه الحد، فأسلم، فقال يحيى بن أكثم: الإيمان يمحو ما قبله، وقال بعضهم: يُضرب ثلاثة حدود، فكتب المتوكل إلى الإمام على الهادى(ع) (١) يسأله، فلما قرأ الكتاب، كتب: يُضرب حتى يموت، فأنكر الفقهاء ذلك، فكتب إليه يسأله عن العلة، فكتب(ع): بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدِيثَهُ وَ كَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا

١- الإمام العاشر وهو على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر الصادق:.

ص: ٦٠

سَنَّ اللَّهُ الَّتِي قَدْ حَلَّتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ (١) فأمر به المتوكل فضرب حتى مات. (٢) إنَّ الإمام الهادي بيانه هذا شقَّ طريقاً خاصاً لاستنباط الأحكام من الذكر الحكيم، طريقاً لم يكن يحلم به فقهاء عصره، وكانوا يزعمون أنَّ مصادر الأحكام الشرعية هي الآيات الواضحة في مجال الفقه التي لا تتجاوز ثلاثمئة آية، وبذلك أبان للقرآن وجهاً خاصاً لدلالته، لا يلتفت إليه إلَّا من نزل القرآن في بيته، وليس هذا الحديث غريباً في مورده، بل له نظائر في كلمات الإمام وغيره من آباءه وأبنائه (ع).
هذه إمامة عابرة في بيان طرق أهل البيت (ع) إلى النبي (ص).

١- غافر: ٨٤-٨٥

٢- مناقب آل أبي طالب: ٤ / ٤٠٥.

ص: ٦١

فما روى عن الإمام موسى بن جعفر (ع) حول علمهم بالسنة فأنما هو ناظر إلى ما سبق ذكره.
سئل الإمام موسى بن جعفر (ع): أكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه، أو تقولون فيه؟ فقال: «لا بل كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه». (١)
فالإمام يريد بالسنة ما ذكرنا (مصادرها وطرقها) لا خصوص السنة الموجودة في أفواه الناس وعلى ألسنتهم، وإن كان ربما يلتقى علمهم بالسنن بما رواه الناس عن النبي (ص) في بعض المواضع.
هذه الرواية العابرة توقفتنا على مدى ما تلقاه الأئمة (ع) من سنن النبي، أفبعد هذا يصح أن نعتد على ما رواه البخاري عن أبي جحيفة الذي قال: قلت لعلي: عندكم كتاب؟ قال لا إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت:

١- الكافي: ١/ ٦٢، باب الرد إلى الكتاب والسنة، الحديث ١٠.

ص: ٦٢

فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل و فكاك الأسير، و لا يُقتل مسلم بكافر. (١) كيف لا- يكون عند علي (ع) كتاب يجمع فيه سنن النبي (ص) و هؤلاء هم أبناء علي (ع) ينقلون عنه ويعتمدون عليه؟!
والعجب ماورد في هذه الروايه من أنّ الصحيفة التي كان يحتفظ بها علي لم تشتمل إلّا على جمل محدودة، فلولم يكن عند علي وأبنائه المعصومين إلّا ما جاء في هذه الرواية، فمن أين هذه العلوم الموروثة عنه وعن أبنائه الصادقين التي بهرت العقول؟!
كيف لا يكون عند علي (ع) سوى ما في هذه الصحيفة أو ما في ألسن الناس مع أنّ المسلم عند الفريقين أنّ علياً كانت عنده علوم وأسرار لم تكن عند غيره، وكان الصحابة يرجعون إليه في المشاكل

١- صحيح البخارى: ١/ ٦٤ باب كتابة العلم، الحديث ٥٢.

ص: ٤٣

والمسائل العويصة، فهذا عمر بن الخطاب وسائر الخلفاء كانوا يرجعون إليه ويسألونه، كيف لا وهو باب مدينة علم النبي (ص). وقد قام زميلنا الجليل المغفور له الشيخ على الأحمدى (١). بجمع ما ورد في كتاب على (ع) مما هو مبثوث في الجوامع الحديثية ورتبه على ٢٤ باباً، وما جمعه إنما هو غيض من فيض وقليل من كثير مما كان في الأصل.

١- مكاتيب الرسول: ٢ / ١٣٥-٣١٣.

ص: ٦٤

٤: تقييم الإجماع عند الإمامية**إشارة**

عدّ الأصوليون الإجماع من أحد الأدلة الشرعية، غير أنهم اختلفوا في ملاك الحجية فالمحققون من السنة قالوا: إن الإجماع يجب أن يكون مستنداً إلى دليل شرعي قطعي أو ظني كالخبر الواحد والمصالح المرسله والقياس والاستحسان. فلو كان المستند دليلاً قطعياً من قرآن أو سنة متواترة، يكون الإجماع مؤيداً معاضدأله (١)؛ ولو كان

١- لا يذهب عليك أنه إذا كان في المورد دليل قرآني أو سنة متواترة، فلاحاجة للتأييد والتعصيد، والأولى أن نخص مورده بما إذا لم يكن في مورده إلّا دليل ظني.

ص: ٦٥

المستند دليلاً ظنياً، فيرتقى الحكم بالإجماع من مرتبة الظن إلى مرتبة القطع واليقين. ومثله إذا كان المستند هو المصلحة أو دفع المفسدة، فالإجماع على حكم شرعي - استناداً إلى ذلك الدليل - يجعله حكماً شرعياً قطعياً إلهياً وإن لم ينزل به الوحي (١). وعلى ضوء ذلك فالإجماع عند أهل السنة من مصادر التشريع في عرض الكتاب والسنة، لكن بشرط أن يكون الحكم مستنداً إلى دليل ظني، فعندئذٍ يجعله إجماع العلماء حكماً قطعياً. وأما عند الشيعة فالإجماع بما هو هوليس من مصادر التشريع، وإنما يكشف عن وجود الدليل، فالإجماع مهما كان واسعاً، لا يؤثر في جعل الحكم، شرعياً إلهياً وإنما المؤثر في ذلك المجال، نزول الوحي به فقط.

١- الوجيز في أصول الفقه لوهبة الزحيلي: ٤٩.

ص: ٦٦

نعم للإجماع دور في كشف الدليل الأعم من القطعي والظني، وقد اختلفوا في كيفية كشفه إلى أقوال يجمعها أمران:

١. استكشاف الدليل بالملازمة العادية بين فتوى المجمعين وقول الإمام(ع).

٢. استكشاف الإجماع موافقة الإمام(ع) لكونه من جملة المجمعين.

أما الثاني فمشروط بشرطين:

الف: أن يكون الإمام ظاهراً لا غائباً.

ب: أن تتوفر الحرية في الفتوى، ويكون للإمام حرية تامة في إظهار رأيه، ومثل ذلك لم يتفق في عصر الحضور إلا في فترة قليلة، وهي

التي عاصرها الإمامان الصادقان: الباقر والصادق(ع).

وبسبب عدم توفر هذين الشرطين (كون الامام ظاهراً لاغائباً، و توفر الحرية في الافتاء) في عصر

ص: ٦٧

الأئمة لم يحتج بالإجماع إلا القليل من العلماء.

نعم يمكن الاعتماد على الإجماع من وجه آخر، وهو أن اجماع المجمعين في القرون المتماضية يكشف عن وجود الدليل على الحكم عند المجمعين، و استكشاف ذلك يتم بأحد الطريقتين التاليتين:

أ: تراكم الظنون مورث لليقين بالحكم الشرعي، لأن فتوى كل فقيه و إن كانت تفيد الظن، إلّا أنّها تعزز بفتوى فقيه ثانٍ فثالث، إلى أن يحصل للإنسان من إفتاء جماعة على حكم القطع بالصحة؛ إذ من البعيد أن يتطرق البطلان إلى فتوى هؤلاء الجماعة.

ب: الإجماع كاشف عن دليل معتبر.

إنّ حجّية الإجماع ليس لأجل إفادته القطع بالحكم، بل لأجل كشفه عن وجود دليل معتبر وصل إليهم ولم يصل إلينا، وهذا هو الذي اعتمد عليه صاحب «الفصول»، وعدّه من المتأخرين.

ص: ٦٨

قال صاحب الفصول: سنكشف قول المعصوم عن دليل معتبر باتفاق علمائنا الذين كان دينهم الانقطاع إلى الأئمة في الأحكام وطريقتهم التحرز عن القول بالرأى والاستحسان (١).

١- الفصول في علم الأصول للشيخ محمد حسين الحائري.

قراءة صاحب المقال للإجماع عند الشيعة

إنّ الدكتور أحمد الريسوني «حفظه الله» بعد أن ذكر أنّ الإجماع عند الشيعة ليس حجة بما هو هو، وإنّما ملاك حجّيته كشفه عن الدليل، حاول أن يطبق نظرية أهل السنّة على نظرية الشيعة. فقال: وهذا القول في حقيقة الإجماع وحقيقته حجّيته ليس بغريب على أصوليّ السنّة، فهو بعض ما يتضمّن قولهم: «الإجماع لا بدّ فيه من مستند»، ثم ذكر كلام إمام الحرمين و الشريف التلمساني (١).

ص: ٧٠

وما استنتجته من التوفيق بين النظريتين عمل مشكور عليه، إلّا أننا نشير إلى أنّهما ليستا متّحدتين بالشكل الذي ذكره الأستاذ، وإنّما هما متّحدتان في شيء و مختلفتان في شيء آخر.

١. تشر كان في أنّ إجماع المجمعين لا بدّ أن يكون على أساس دليل، ولا يصح إفتاؤهم بلا دليل.

٢. و تختلفان في أنّ للإجماع - عند أهل السنّة - دوراً في إضفاء المشروعية على الحكم المجمع عليه، بحيث يجعله حكماً - كسائر الأحكام الواردة في الكتاب والسنّة - سواء أضح المستند الظني في الواقع أم لم يصح، وكأنّ الاتفاق عملية كيميائية تقلب النحاس ذهباً؛ إمّا مطلقاً وفي عامّة الموارد، أو فيما إذا كان مستند الإجماع مثل القياس والمصالح والمفاسد العامّة، وهذا ليس شيئاً خفياً على من له إلمام بأصول الفقه لدى السنّة، وقد وقفت على كلام الفقيه المعاصر

ص: ٧١

«وهبة الزحيلي» حتى أنّ الكاتب صرّح بذلك في مقاله الذي يقول فيه:

«وقد يكون إجماعهم ناشئاً عن قياس ظنّي في أصله، ولكن الإجماع على الحكم أضفى عليه صواباً و يقيناً (١) لا يحتمل الشك. وقد يكون الإجماع منعقداً عن نظر استصلاحى شديد، ومن خلال الإجماع عليه تأكّدت موافقته القطعية للشرع و للمصالح التي اعتبرها.

هذا الذي عليه السنّة، و أمّا الشيعة فهم عن بكرة أبيهم لا يقيمون للإجماع دوراً سوى الكشف عن الدليل: القطعي أو الظنّي، وليس له دور في إضفاء الصواب على الدليل و المشروعية على الحكم- لو فرض عدم صحته- فلذلك ليس الإجماع بما هو هو، من مصادر التشريع.

١- أمّا اليقين فنعم، و أمّا الصواب فلا، فيما إذا كان غير صحيح.

ص: ٧٢

نقد الإجماع الدخولى

قد عرفت أنّ ملاك حجّية الإجماع هو كشفه عن الدليل بأحد الوجهين التاليين:

أ: كشفه عن دخول الإمام فى المجمعين.

ب: كشفه عن وجود الدليل والحجّة.

أمّا القسم الأوّل فقد عرفت اختصاصه بعصر الحضور، لكن بشرط أن تسود الحرية عامّة أهل الفتوى فى البلد الذى يقيم فيه المعصوم، كالمدينة المنورة كما كان ذلك فى بعض الأعصار أيام نشوب الصراع بين الأمويين و العباسيين.

ص: ٧٣

فلو وصل إلينا أنّ كلّ من يؤخذ عنه الفتوى في المدينة أفتوا على حكم من الأحكام ولم يشدّ منهم أحد، نستكشف اتفاق الإمام الباقر والصادق (ع) معهم؛ لأنّ لسان الإجماع هو كلّ من يؤخذ عنه الفتوى، وهما من أبرز من يؤخذ منهم الفتوى. وعلى ضوء ذلك نقف على مدى صحة رأى الأستاذ حول الإجماع الدخولي. قال:

«ولست أدري كيف استساغ علماء الإمامية و أذكياءهم هذا التناقض الواضح، إذ يعتبرون الإجماع كاشفاً عن قول المعصوم، ثم يشترطون دخول هذا المعصوم؟ و إذا دخل المعصوم في الإجماع- بحيث كان قوله معروفاً و ثابتاً- فأى كشف بقى للإجماع أن يقوم به؟ ثم إذا كان قول المعصوم حجة في ذاته فأى حاجة وأى قيمة للإجماع مع ثبوت قول المعصوم؟(الصفحة ٩٣).

ص: ٧٤

ويلاحظ عليه: أنه تصوّر أنّ الإجماع الدخولي عبارة عن معرفتنا بدخول الإمام شخصياً ضمن المجمعين، فرتب عليه ما رتب، حيث قال: «ف عند ذلك أيّ كشف بقي للإجماع أن يقوم به».

وبعبارة أخرى: تصوّر أنّ الإجماع الدخولي عبارة عن رؤية الإمام شخصياً بين المجمعين، أو سماع صوته منهم، أو ثبوت تواجده بين المجمعين بخبر قطعي، فعند ذلك قال: «فأيّ دور يبقى للإجماع بعد معرفة الإمام».

ولكن خفي عليه واقع هذا القسم من الإجماع، فالمراد به ما إذا ثبت بخبر قطعي، أنّ علماء المدينة وكلّ من يؤخذ عنه الفتوى، اتفقوا على حكم من الأحكام الشرعية وكان أهل البيت يتمتعون بالحرية لإظهار رأيهم وإبداء ما عندهم، فعند ذلك نستكشف دخول الإمام المعصوم في المجمعين وتواجده فيهم على نحو لولا هذا الإجماع والاتفاق بالنحو الذي عرفت لم

ص: ٧٥

يكن لدينا طريق لمعرفة قول الإمام، و عندئذ يكون للإجماع دور الكشف عن دخولهم فيهم. وبذلك تقف على ما هو المقصود للمحقق حيث قال: «فلو خلت المئة من علمائنا من قوله، لما كان حجة ولو حصل في اثنين كان قولهما حجة».

إنّ الممعن في كلامه من أوله إلى آخره يقف على أنّ الغاية من هذا المقال، هو التركيز على أنّ حجّة الإجماع لأجل وجود الإمام في المجمعين إمّا دخولاً، أو كشفاً عن دليل وصل إلى يد المجمعين عنهم (ع)، فجاء قوله كمثال يبيّن مقصده.

ص: ٧٦

٥: خبر الواحد والقياس ظنيان فلماذا التفريق بينهما؟**إشارة**

قد عجب بالدكتور أحمد الريسوني من تفريق الإمامية بين خبر الواحد والقياس في الحجية قائلاً بأنهما ظنيان، فلماذا فرقت الإمامية بينهما وقالوا بحجية الأول دون الثاني؟ وقد أطال الكلام في ذلك، وما ذكرناه لب إشكاله، ولإيضاح المقام نقدم أموراً:

الأمر الأول: اتفقت الأمة الإسلامية على أن البدعة أمر محرّم كتاباً و سنّة وإجماعاً و عقلاً، و هي عبارة عن إدخال ما لم يعلم أنه من الدين في الدين، هذا من جانب.

ص: ٧٧

و من جانب آخر أنّ الاعتماد على الظنّ - الّذى لم يَقم على حجّيته دليل قطعى من الشارع - و الإفتاء على وفقه و الالتزام بأنّ مؤداه حكم الله تعالى فى حقّه و حقّ غيره، هو نفس البدعة و من مصاديقها، فبضمّ الثانى إلى الأوّل يتشكّل قياس منطقى يُنتج حرمة العمل بالظنّ الّذى لم يَقم الدليل القطعى على حجّيته، فتكون صورة القياس كالتالى:

العمل بالظنّ الّذى لم يَقم على حجّيته دليل شرعى بدعة فى الدين.

البدعة فى الدين حرام بالاتّفاق.

فتكون النتيجة:

العمل بالظنّ الّذى لم يَقم على حجّيته دليل شرعى حرام بالاتّفاق.

وعلى ضوء هذا تقول الإمامية بأنّ الضابطة الكلّية فى العمل بكلّ مالٍ يَقم دليل على حجّيته، سواء أكان

ص: ٧٨

مفيداً للظنّ أم لا هي المنع؛ لكونه تشريعاً قولياً، وبدعاً فعلية وعملية، وتقوُّلاً على الله بغير علم. نعم لو قام الدليل القطعي على حجّية ظنّ مثلاً في مورد أو موارد يؤخذ بهذا الظنّ بحكم الشرع؛ لأنّه يكون العمل عندئذٍ بإذن الشارع وأمره، فيخرج عن الضابطة الكلّية: «العمل بالظنّ الذي لم يقد دليل شرعي على حجّيته، بدعاً». الأمر الثاني: ذهب جمهور الإمامية إلى خروج عدّة من الظنون عن الضابطة خروجاً عن الموضوع (لم يقد دليل شرعي على حجّيته) لا خروجاً عن الحكم، وهي الظنون التي قام الدليل على حجّيتها، ولأجل ذلك توصف بالظنون العلمية، أي إنّها ظنون ولكن دلّ الدليل العلمي على جواز العمل بها، وهي عبارة عن:

١. خبر الواحد إذا أخبر عن حسّ.
٢. حجّية الظواهر على القول بأنّها ظنيّة الدلالة.

ص: ٧٩

٣. الإجماع المنقول- بخبر الواحد- فى مقابل الإجماع المحصّل- إذا كشف نقل الإجماع عن وجود دليل معتبر عن المجمعين إلى غير ذلك.

هذا هو رأى جمهور الإمامية، نعم قد خالف فى حجّية خبر الواحد قليل من المتقدّمين كالسيد المرتضى والقاضى ابن البرّاج وأمين الإسلام الطبرسى وابن إدريس الحلّى رضى الله عنهم.

ثمّ إنّ القائمين بالحجّية ألفوا فى ذلك المجال كتباً ورسائل أجابوا فيها عن شبهات النافين، شأن كلّ مسألة نظرية لا تخلو من مخالف. هذا إجمال الكلام حول حجّية خبر الواحد الذى عليه بناء العقلاء، وعليه تدور رحى حياتهم و معاشهم بالشروط المذكورة فى محلّها. و أمّا القياس فقد رفضه علماء الإمامية عن بكرة أبيهم إذا كان مستنبط العلة، لأجل أنّ القياس مفيد

ص: ٨٠

للظنّ، و الضابطة الكلّية في الظنّ حرمة العمل به ما لم يقد دليل على حجّيته.

ثم إنهم استثنوا من حرمة العمل بالقياس موارد أبرزها مايلي:

١. إذا كانت العلة منصوصة من جانب الشرع؛ كأن يقول الخمر حرام لكونه مسكراً، فيحكم بحرمة كلّ مسكر.

قالوا: إن ذلك في الحقيقة ليس عملاً بالقياس، و إنّما هو عمل بالسنة، أي عموم العلة كما لا يخفى.

٢. القياس الأولوي، فإذا قال الشارع: فلا تقلّ لهما أفّ (١) يفهم منه حرمة الشتم والضرب بطريق أولى؛ لحصول القطع والعلم بالحكم.

ثم إن رفض الإمامية العمل بالقياس في مجال مستنبط العلة، لأجل أن استخراج علة الحكم بالسبر

١- الاسراء: ٢٣.

ص: ٨١

والتقسيم مظنة للاشتباه، وذلك بالبيان التالي:

أولاً: نحتمل أن يكون الحكم في الأصل معللاً عند الله بعلمه أخرى غير ما ظنه القائس، مثل كونه صغيراً أو قاصر العقل، في قوله: «لا يُزوّج البكر الصغير إلا وليها» حيث ألحق بها أصحاب القياس الثيب الصغيرة، بل المجنونة والمعتوهة، وذلك بتخريج المناط وأنه هو قصور العقل وليس للبكاره مدخليه في الحكم، فهل يمكن ادعاء القطع بذلك، وقد قال سبحانه: وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (١)؟! إن الإنسان لم يزل في عالم الحس تنكشف له أخطاؤه، فإذا كان هذا حال عالم المادة الملموسة، فكيف بملاكات الأحكام ومناطاتها المستورة عن العقل إلا في موارد جزئية كالإسكار في الخمر، أو إيقاع العداء والبغضاء في الميسر، أو إيراث المرض في النهي

١- الإسراء: ٨٥.

ص: ٨٢

عن النجاسات؟ و أمّا ما يرجع إلى العبادات و المعاملات خصوصاً فيما يرجع إلى أبواب الحدود والديات فالعقل قاصر عن إدراك مناطاتها الحقيقية و إن كان يظنّ شيئاً.

قال ابن حزم: «وإن كانت العلة غير منصوص عليها، فمن أيّ طريق تُعرف ولم يوجد من الشارع نصّ يبيّن طريق تعرّفها؟ وترك هذا من غير دليل يعرّف العلة ينتهي إلى أحد أمرين: إمّا أنّ القياس ليس أصلاً معتبراً، و إمّا أنّه أصل عند الله معتبر ولكن أصل لا بيان له، وذلك يؤدى إلى التلبيس، و تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، فلم يبق إلّا نفي القياس».

ثانياً: لو افترضنا أنّ القائس أصاب فى أصل التعليل، ولكن من أين يُعلم أنّها تمام العلة، و لعلها جزء العلة وهناك جزء آخر منضمّ إليه فى الواقع ولم يصل القائس إليه؟

ص: ٨٣

ثالثاً: احتمال أن يكون القائس قد أضاف شيئاً أجنبياً إلى العلة الحقيقية لم يكن له دخل في المقيس عليه.
رابعاً: احتمال أن يكون في الأصل خصوصية في ثبوت الحكم وقد غفل عنها القائس.
ولأجل وجود هذه الاحتمالات التي لا تنفك عن ذهن القائس، رفضت الإمامية العمل بالقياس إذا كان مستنبط العلة.

ص: ٨٤

التفريق بين الظنّين لماذا؟

إنّ الدكتور أحمد الريسوني - حفظه الله - قد أخذ على علماء الإمامية بـ"موارد"، قائلاً: إنهم يقولون بعدم حجّية الظنّ ومع ذلك يعملون به في الموارد التالية:

١. الخبر الواحد.

٢. الظواهر.

٣. المرجّحات الظنية عند التعارض.

٤. الأصول العمليّة.

وإليك دراسة هذه الموارد من رؤية الدكتور وما يمكن القول حولها، ونذكر كلامه ضمن مقاطع قال:

ص: ٨٥

١. إنّ الإمامية إذ يرفضون الأخذ بالقياس والاستصلاح باعتبار أنّ إفادتهما ظنيّة، فإنّهم يقبلون الظنّيات في كثير من أصولهم وقواعدهم، في مقدّمها أخذهم بأخبار الآحاد؛ فإنّهم يُسلمون بكون أخبار الآحاد لا تسلم من الظنّية والاحتمال، وأذن الشرع استثناءً في اعتبارها. ويكون الإجماع لديهم على حجّيتها (١).

أقول: هذا ملخّص كلامه، والقارئ الكريم- بعد الاطلاع على ما ذكرنا من الأمور- يقف على الفرق الواضح عندهم بين خبر الواحد العدل، والقياس، فإنّ الأخذ بالأوّل ليس بملاك إفادته الظنّ، بل لأجل قيام الدليل الشرعي على حجّيته، ولو كان الدليل قائماً على حجّية القياس لأخذوا به.

وبعبارة أخرى: إنّ خبر الواحد ممّا قام الدليل

ص: ٨٦

القطعي على حجّيته فصار ظناً علمياً، أي ظناً بالذات ولكن ذو رصيد علمي، بخلاف القياس؛ إذ لم يرد عندهم دليل يثبت حجّيته لولم نقل بقيام الدليل على خلافه.

ولأجل أن يقف الأستاذ الكريم على الفوارق بين خبر الواحد والقياس نقترح عليه مراجعة كتابنا المعنون: «أصول الفقه المقارن فيما لا نص فيه».

٢. ومن المواطن التي أخذوا فيها بالظنّيات أيضاً قولهم بحجّية الظواهر، أي إنهم يعتمدون اعتماداً أساسياً على ما يفهم من ظواهر النصوص، والظواهر كما هو معلوم لا تكاد تسلّم من الظنّية والاحتمال (١).

أقول: إنّ العمل بالظواهر ممّا أطبق العقلاء على العمل به، ولا نجد بينهم من ينكر حجّية الظواهر، فإنّ رحي الحياة في المجتمع الإنساني تدور عليها، وليس

ص: ٨٧

كلّ كلام، نصّاً في مدلوله.

إنّ النبي الأكرم (ص) وأئمته أهل البيت (ع) وأصحابهم يعلمون الناس بظواهر كلماتهم، والمستمعون يتلقونها حجّية شرعية دون أن يناقشوا في حجّية الظواهر.

فأين الظواهر من القياس الظنّي الذي تضاربت فيه الآراء وأنكر حجّيته أئمته أهل البيت ولغيرهم من الصحابة والتابعين، أضف إلى ذلك قيام الدليل على حجّية الظواهر دون القياس، فهذا هو الفارق بينهما.

٣. إنّ الترجيحات - عند تعارض الخبرين - كلّها أو معظمها ترجيحات ظنّية تعليلية وتقريبية، فقد جرى ديدنهم على ترجيح ما ظهر أنّه الأقرب إلى واقع الحكم الشرعي الحقيقي، وهذا كما لا يخفى ليس إحراراً للحكم الشرعي بالضرورة، وإنّما هو ظنّي وتقريب (١).

١- المجلة: ص ٩٦

ص: ٨٨

أقول: هذا هو المورد الثالث الّذى أثار تعجّب الأستاذ من التفريق بينه و بين القياس والاستحسان وأمثالهما حيث أخذوا بالمرجّحات الظنّية ورفضوا القياس والاستحسان.

ولكن الإجابة عنه واضحة، وهى قيام الحجّة على لزوم الترجيح بالمرجّحات، وقد تضافرت الأخبار الّتى ثبتت حجّيتها على لزوم الترجيح بالمرجّحات المنصوصة كموافقة الكتاب وموافقة السنّة وموافقة المشهور وغيرها.

نعم، هناك من يستنبط من هذا الروايات لزوم الترجيح بكلّ مرجّح و إن لم يكن منصوصاً كالشيخ الأنصارى فى فرائده، ومنهم من لا يقبل ذلك، وعلى كلّ تقدير فالفارق بين العمل بالمرجّحات والقياس والاستحسان وجود الدليل على لزوم الترجيح بها وعدمه فى القياس والاستحسان.

ص: ٨٩

ولو أنّ صاحب المقال أحاط بأصول الفقه عند الإمامية لما أثار عجبّه هذا التفريق، بل وجّه اهتمامه إلى التركيز على موضوع آخر وهو طرح القياس على صعيد البحث على ضوء دراسة أدلّة المثبتين والنافين دون أن يربط العمل بالقياس بالعمل بخبر الواحد والظواهر. ٤. و ممّا أخذه الأستاذ على الإمامية هو العمل بالأصول العملية، أعنى: البراءة والاشتغال والتخيير والاستصحاب، فقد قال: إنّ ما يسمّونه أصولاً عملية هي قواعد توصل إلى الظنّ و الرجحان، ومع ذلك أجازوا بل أوصوا بالعمل بها عند عدم الدليل الصريح (١). أقول: أظنّ أنّ القارئ في غنى عن تكرار الجواب؛ فإنّ الإشكال في الجميع واحد والجواب مثله، وهو أنّ

ص: ٩٠

الفارق وجود الدليل على حجّية الأصول، سواء أكانت مفيدة للظنّ أم لا، ومن درس الأصول العملية في الكتب الأصولية للشيعة الإمامية يقف على أنّهم يستدلّون عليها بطرق مختلفة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل. فكيف يقاس ذلك بالقياس الذي تواتر النهي عن العمل به عن أئمة أهل البيت (ع)، وهذا هو قول الإمام الصادق (ع) لأبان بن تغلب: «إنّ السنة إذا قيست محق الدين» (١).

١- الوسائل: ١٨، الباب ٦ من أبواب صفات القاضي.

استدلاله على حجية القياس عن طريق العقل

إنَّ الأستاذ الفاضل يستدلّ على حجية القياس عن طريق العقل قائلاً: إنَّ الإمامية وبخاصّة متأخريهم يجعلون من الأدلّة الشرعية «الدليل العقلي»، بينما هم يرفضون القياس وهو من بديهيات العقول وأولياتها، يقوم على قاعدة لا- ينكرها عقل ولاعقل، وهي «أنّ ما ثبت لشيء ثبت لمثله»، وهذا هو العدل الذي قامت به الأرض والسموات وجاءت به الكتب والرسالات. أقول: لا شكّ أنّ العقل أحد الحجج الشرعية، وذلك في مجالات خاصّة، ممّا للعقل إليها سبيل، و نمثّل

ص: ٩٢

لذلك بنموذجين:

الأول: إذا استقلّ العقل بحسن فعل بما هو فعل صادر عن الفاعل المختار أو قبحه، و تجرّد في قضائه عن كلّ شيء إلّا النظر إلى نفس الفعل يكون حكم العقل كاشفاً عن حكم الشرع، وهذا نظير استقلال العقل بقبح العقاب بلا بيان، وحسنه معه، فيستكشف منه أنّ الشرع كذلك.

الثاني: إذا أمر المولى بشيء و استقلّ العقل بوجود الملازمة بين وجوب الشيء و وجوب مقدّمته أو وجوب الشيء و حرمة ضده، أو امتناع اجتماع الأمر و النهي على شيء واحد بعنوانين، أو جوازه إلى غير ذلك من أنواع الملازمات، فيكشف حكم العقل عن حكم الشرع.

ففي هذين الموردين وما يشبههما يكون العقل قاطعاً بالحسن والقبح أو الملازمة بين الوجوبين أو

ص: ٩٣

الحرمتين، وعند ذلك نستكشف من خلال كونه سبحانه حكيماً لا يبعث الحكم الشرعى للحسن والقبح، أو للمقدمة وضد الواجب. وأما القياس فهو ليس دليلاً عقلياً قطعياً، وإنما هو دليل ظنى بشهادة أنه لو كان دليلاً قطعياً لما اختلف فيه اثنان كما لم يختلفوا فى حجية خبر المتواتر أو المحفوف بالقرائن المفيدة للعلم. فإن إطلاق الدليل العقلى على القياس على وجه الإطلاق غير صحيح، بل يجب أن يقال الدليل العقلى الظنى؛ لأن الدليل العقلى - عند الإطلاق - ينصرف إلى الدليل العقلى المفيد للعلم.

الخط بين المماثل والمشابه

والذى ألفت نظر الأستاذ إليه هو أن القياس ليس من باب المماثلة، بل من باب المشابهة، وكم هو الفرق بين التماثل والتشابه، فما ذكره من أن «ما ثبت لشيء ثبت لمثله» راجع إلى المتماثلين، والفرق بينهما واضح؛ وذلك لأن التماثل عبارة عن دخول شيئين تحت نوع واحد وطبيعة واحدة، فالتجربة في عدة من مصاديق طبيعة واحدة تفيد العلم بأن النتيجة لطبيعة الشيء لا لأفراد خاصة، ولذلك يقولون: إن التجربة تفيد العلم، وذلك بالبيان التالي:

ص: ٩٥

إذا أجرينا- مثلاً- تجربة على جزئيات من طبيعة واحدة كالحديد، تحت ظروف معينة من الضغط الجوى والجاذبية والارتفاع عن سطح البحر وغيرها مع اتحادها جميعاً فى التركيب، فوجدنا أنها تتمدد مقداراً معيناً ولنسمه (س)، عند درجة خاصة من الحرارة ولنسمها (ح). ثم كررنا هذه التجربة على هذه الجزئيات فى مراحل مختلفة فى أمكنة متعددة وتحت ظروف متغيرة، ووجدنا النتيجة صادقة تماماً: يتمدد الحديد بمقدار (س) عند درجة (ح). فهنا نستكشف أن التمدد بهذا المقدار المعين معلول لتلك الدرجة الخاصة من الحرارة فقط، دون غيرها من العوامل. فعندئذٍ يقال: «ما ثبت لشيء ثبت لمثله» أو حكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد. وأما التشابه فهو عبارة عن وقوع فردين مختلفى الطبيعة تحت صفة واحدة توجب التشابه بينهما، وهذا

ص: ٩٦

كالخمر والفقاع فإنهما نوعان وبينهما تشابه في الإسكار، فلو أثبتت التجربة أن للخمر أثراً خاصاً، لا يمكن القول بثبوته للفقاع والنيذ، بل لابد من التماس الدليل على المشاركة وراء المشابهة.

وأوضح من ذلك مسألة الاستقراء، فإن ما نشاهده من الحيوانات البرية والبحرية أنواع مختلفة، فلو رأينا هذا الحيوان البري وذلك الحيوان البحري كل يحرك فكّه الأسفل عند المضغ ربّما نحكم - بلا جزم - بذلك على سائر الحيوانات من دون أن تكون بينها وحدة نوعية أو تماثل في الحقيقة، والدافع إلى ذلك التعدي في الحكم هو التشابه والاشتراك الموجود بين أنواع الجنس الواحد رغم اختلافها في الفصول والأشكال، ولكن لا يمكن الجزم بالحكم والنتيجة على وجهها الكلي؛ لإمكان اختلاف أفراد نوعين مختلفين في الحكم.

ص: ٩٧

وبذلك يعلم أنّ القياس عبارة عن تعميم حكم مشابه إلى مشابه لا حكم مماثل إلى مماثل، ومن المعلوم أنّ تعميم الحكم من طبيعته إلى طبيعته أمر مشكل لا يصر إليه إلّا إذا كان هناك تأييد من جانب العرف لإلغاء الخصوصية، وإلّا يكون التعميم عملاً بلا دليل. مثلاً دلّ الكتاب العزيز على أنّ السارق والسارقة تقطع إيديهما، والحكم على عنوان السارق، فهل يلحق به التباش الذي ينش القبر لأخذ الأكفان؟ فإنّ التسوية بين العنوانين أمر مشكل، يقول السرخسي:

«لا يجوز استعمال القياس في إلحاق التباش بالسارق في حكم القطع؛ لأنّ القطع بالنصّ واجب على السارق» (١).
والحاصل: أنّ هناك فرقاً واضحاً بين فردين من

١- أصول السرخسي: ١٥٧/٢

ص: ٩٨

طبيعة واحدة، فيصحّ تعميم حكم الفرد إلى الفرد الآخر لغاية اشتراكهما في النوعية، وأنّ حكم الأمثال في ما يجوز وما لا يجوز واحد، لكن بشرط أن يثبت أنّ الحكم من لوازم الطبيعة لا الخصوصيات الفردية.

وأما المتشابهان فهما فردان من طبيعتين - كالإنسان والفرس - يجمعهما التشابه والتضاهي في شيء من الأشياء، فهل يصحّ تعميم حكم نوع إلى نوع آخر؟ كلا، إلا إذا دلّ الدليل على أنّ الوحدة الجنسية سبب الحكم و مناطه وملاكه التام (١)، كما دلّ الدليل في أنّ سبب الحرمة في الخمر هو الإسكار، وإلّا فلا يصحّ إسراء حكم من طبيعة إلى طبيعة أخرى بمجرد التشابه بينهما، أو الاشتراك في عرض من الأعراض.

١- أصول الفقه المقارن فيما لا نصّ فيه: ١٠٨-١١٠.

٦: الدليل العقلي وحجّية المصلحة

قد تعرّفت على أنّ العقل أحد مصادر التشريع أو- بالأحرى- أحد المصادر لكشف الحكم الشرعي. ومجال الحكم العقلي - غالباً- أحد الأمور التالية:

١. التحسين والتقبيح العقليان.
٢. أبواب الملازمات من قبيل الملازمة بين وجوب الشيء ومقدمته وحرمة ضده، والملازمة بين النهي عن العبادة أو المعاملة وفسادها، إلى غير ذلك ممّا يرجع إلى باب الملازمة.
٣. أبواب التراحم أي تراحم المصالح التي لا بدّ من

ص: ١٠٠

أخذها كإنقاذ الغريقين مع العجز عن إنقاذ كليهما، أو تراحم المصالح والمفاسد كتترس العدو بالمسلمين؛ فإنّ للعقل دوراً فيها، وله ضوابط لتقديم إحدى المصلحتين على الأخرى أو تقديم المصلحة على المفسدة أو بالعكس، وهي مذكورة بالتفصيل في مظانها. ولا غبار على حجّية العقل في هذه الموارد، إنّما الكلام في حجّية المصلحة وعدّها من مصادر التشريع فيما لائنصّ فيه. فقد ذهب عدّة من فقهاء السنّة إلى حجّية المصلحة، وسمّاهما المالكيّة بالمصالح المرسلّة والغزالي بالاستصلاح، وحاصل دليلهم على حجّية المصلحة وكونها من مصادر التشريع كالتالي:

إنّ مصالح الناس تتجدّد ولا تنهاى، فلولم تشرّع الأحكام لما يتجدّد من صالح الناس ولما يقتضيه تطوّرهم واقتصر التشريع على المصالح الّتي اعتبرها الشارع فقط، لعطلت كثير من مصالح الناس في مختلف

ص: ١٠١

الأزمنة والأمكنة، ووقف التشريع عن مسايرة تطوّرات الناس و مصالحهم، وهذا لا يتفق وما قصد بالتشريع من تحقيق مصالح الناس (١). وحاصل هذا الوجه ادّعاء وجود النقص في التشريع الإسلامي لو اقتصر في مقام الاستنباط على الكتاب والسنة؛ لأنّ حاجات المجتمع إلى قوانين جديدة لازالت تتزايد كلّ يوم، فإذا لم تكن هناك تشريعات تتلاءم مع هذه الحاجات لم تتحقّق مقاصد الشريعة.

ثم إنّ السبب لجعلهم المصالح مصادر للتشريع هو الأمور التالية:

١. إهمال العقل وعدم عدّه من مصادر التشريع في مجال التحسين والتقييح العقليين.

٢. إقفال باب الاجتهاد في أواسط القرن السابع

١- علم أصول الفقه، لعبد الوهاب الخلف: ٩٤

ص: ١٠٢

إقفالماً سياسياً، فقد صار ذلك سبباً لوقف الدراسات الفقهية منذ قرون، وفي ظلّ ذلك توهم المتأخرون وجود النقص في التشريع الإسلامي وعدم كفايته لتحقيق مقاصد الشريعة، فلجأوا إلى عدّ المصالح المرسله من مصادره. وبذلك وجهوا قول من يعتقد بحجية المصالح المرسله من أئمة المذاهب.

٣. عدم دراسة عناوين الأحكام الأوليه والثانويه، كأدلة الضرر والاضطرار والنسيان، فإنّ هذه العناوين وما يشابهها تُحلّ أكثر المشاكل التي كان علماء السنه يواجهونها، من دون حاجة لعدّ الاستصلاح من مصادر التشريع.

٤. عدم الاعتراف بصلاحيات الفقيه الجامع للشرائط بوضع أحكام ولائيه كافيه في جلب المصلحه ودفع المفسده، وتكون أحكاماً مؤقته مادام الملاك موجوداً.

ص: ١٠٣

والفرق بين الأحكام الواقعية والولائية هو أنّ الطائفة الأولى أحكام شرعية جاء بها النبي (ص) لتبقى خالدة إلى يوم القيامة، وأمّا الطائفة الثانية فإنّما هي أحكام مؤقتة أو مقررات يضعها الحاكم الإسلامي على ضوء سائر القوانين لرفع المشاكل المتعلقة بحياة المجتمع الإسلامي.

ثم إنهم مثّلوا للمصالح المرسله بأمثلة، نذكر منها ما يلي:

١. جمع القرآن الكريم في مصحف بعد رحيل النبي (ص).

٢. قتال مانعي الزكاة.

٣. وقف تنفيذ حكم السرقة في عام المجاعة.

٤. إنشاء الدواوين.

٥. سكّ النقود.

٦. فرض الإمام العادل على الأغنياء من المال ما

ص: ١٠٤

لابدمنه، لتكثير الجند وإعداد السلاح وحماية البلاد وغير ذلك.

٧. سجن المتهم كي لا يفرّ.

٨. حجر المفتى الماجن والطيب الجاهل والمكاري المفسل.

ثم إن بعض المغالين ربّما يتجاوز فيمثل بأمر لا تبرّرها أدلّة التشريع الواقعي كتفويض الطلاق ثلاثاً، مع أنّ الحكم الشرعي هو كونه طلاقاً واحداً في عصر النبي (ص) وبرهنة بعد رحيله، وهذا من باب تقديم المصلحة على النص. ثم إن للإمامية في العمل بالمصالح مذهباً وسطاً أوضحناه في كتابنا (١). وليست الإمامية ممن ترفضه بتاتاً كما تصوّره الأستاذ أو تقبله في عامّة الصور.

هذا إجمال الكلام في المصالح المرسله، و التفصيل مع

١- لاحظ أصول الفقه المقارن فيما لا نصّ فيه للكاتب.

ص: ١٠٥

ما لها وما فيها يُطلب من محلّه.

إذا عرفت ذلك فهلّمّ معي نقرأ ما ذكره الدكتور الرّسيوني حول هذا الموضوع، قال:

«أما حجّية المصلحة، فإنّهم و إن كانوا ينكرونها بالاسم إلّا أنّهم يأخذون بها بأسماء وأشكال متعدّدة:

فتارة تدخل تحت اسم «الدليل العقلي» حيث يدرجون ضمنه - مثلاً - اعتبار «الأصل في المنافع الإباحة، وفي المضارّ الحرمة» وهذا عين اعتبار المصلحة. كما أنّ من القواعد المعتمدة عندهم ضمن دليل العقل قاعدة «وجوب مقدّمة الواجب» وهي المعبر عنها ب- «ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب» ذلك أنّ معظم المصالح المرسله هي من قبيل «مالا يتم الواجب إلّا به» فهي مقدّمات أو وسائل لواجبات أُخرى، ومثلها قاعدة «كلّ ما هو ضدّ الواجب فهو غير جائز» فهذا ما يعبر عنه بدرء المفسد. وأُخرى

ص: ١٠٦

يدخلون العمل بالمصلحة من باب ما يسمّى عندهم السيرة العقلائية. وبناء العقلاء، وهو في الوقت نفسه من المصالح المرسله» (١).
وحاصل كلامه: إنّه تدخل تحت حجّية المصلحة القواعد التالية:

١. وجوب مقدّمة الواجب

٢. حرمة ضدّ الواجب.

٣. حجّية بناء العقلاء وسيرتهم.

٤. الأصل في المنافع الإباحة، وفي المضارّ الحرمة.

فهى نفس العمل بالمصلحة مع أنّهم يدخلونها تحت «الدليل العقلي».

يلاحظ عليه: أنّ اشتمال هذه القواعد على المصالح و درء المفاسد غير كون المصلحة سبباً لتشريعها ومبدأً

١- الصفحة: ٩٧ من المجلة المشار إليها.

ص: ١٠٧

لتقنينها؛ فإنّ الدليل على وجوب مقدّمة الواجب أو حرمة ضدّ الواجب حكم العقل بالملازمة بين الإرادتين، فمن حاول الوقوف على السطح، لا محيص له من إرادة نصب السّلم، أو ركوب المصعد. فاشتمال المقدّمة على المصلحة أو اشتمال الضدّ على المفسدة أمر جانبي لا مدخليه له في الحكم بالوجوب و الحرمة. وأمّا حجّية بناء العقلاء، فإنّ أساسها كونه بمرأى و مسمع من الشارع وهو إمضاؤه، لهذا لو كان غير مرضىّ عنده لما سكت عن النهي عنه؛ لقبح السكوت عمّا يوجب إغراء الأئمة، ولولا إمضاؤه لما صحّ الاعتماد عليه في الفقه، كما هو الحال في السّير التي رفضها الشارع كبيع الخمر والكلب والخنزير و التملّك بالمقارنة. وبه يظهر حكم القاعدة الرابعة، فإنّ الحكم بجلب

ص: ١٠٨

المنفعة أو درء المفسدة هو العقل الحصيف، لا قاعدة المصالح المرسله، وإن كان في الجلب والدرء مصلحة، وبالجملة: الأمر الجانيه ليست أساساً لحكم العقل في مورد هذه القواعد.

نحن نفترض أن لهذه المسائل طابعاً عقلياً كما أن لها طابعاً استصلاحياً، فلو كان الوصول إليها من دليل العقل أمراً غير صحيح فليكن الوصول إليها عن طريق الاستصلاح مثله، فلماذا يوجه اللوم إلى الفريق الأول دون الثاني؟ أوليس هذا المورد من مصاديق المثل السائر: «رمتى بدائها وانسلت»؟

*** هذه بعض الملاحظات على كلام الأستاذ، حفظه الله و نفعنا بعلمه. و بقيت في كلامه أمور أخرى يظهر النظر فيها من بعض ما ذكرنا.

وفي الختام ندعوله ولعامة الاخوان في المملكة

ص: ١٠٩

المغربية والأساتذة والطلاب في دار الحديث الحسنية بدوام التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جعفر السبحاني

قم المقدسة - إيران

غزة ربيع الأول ١٤٢٦ هـ

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
 جاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).
 قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرَّضَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرًا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ
 كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فِي تَلْخِيصِ بَحَارِ الْأَنْوَارِ، لِلْعَلَامَةِ فِيضِ الْإِسْلَامِ، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرَّضَا(ع)، الشَّيْخُ
 الصَّدُوقُ، الْبَابُ ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه
 المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و
 بساحة صاحب الزمان (عجلَ الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠
 الهجرية القمرية)، مؤسسه وطريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى وأحسن موقف كل يوم.
 مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)
 تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - ومع مساعيدته جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب
 الجوامع، بالليل والنهار، في مجالات شتى: ديتية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و
 عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الديتية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - في المحاميل
 (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافته على أساس معارف القرآن و أهل البيت
 -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم
 الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...
 - منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات -
 في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.
 - من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الديتية، السياحية و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد
 جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" ومفترق "وفائي" / "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

